الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي الدكتور/ محمد علي الحويج

وزيـــر الاقتصـــاد والتجـــارة بـدولـــة ليبـيا

فـــي

اجتماع المجلـس الاقتصـــادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (112)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 31 أغسطس/ آب 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

معالي السيد محمد محمد حزام الأشول – وزير الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية،

معالي السيد د. أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية المحترم،

معالي السيدة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية،

معالي السيد الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية،

السادة أصحاب المعالي، والسادة وزراء الاقتصاد والمال والتجارة والصناعة العرب ورؤساء الوفود،

السادة رؤساء المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير باسم دولة ليبيا وباسمي لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً على دوام وحسن الاستقبال وكرم الضيافة الذي حظينا به وتحظى به، وكما أثمن وأهنئ الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة على الجهود الكبيرة التي بذلتها طيلة رئاستها لأعمال دورتنا السابقة، وما تحقق خلالها من إنجازات ساهمت بشكل ملموس في تحسين أداء هذا المجلس خدمة لأهدافنا الاقتصادية المشتركة.

كما لا يفوتني أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام للجامعة وفريق العمل في أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما بذلوه وما يبذلونه من جهود متواصلة من أجل التحضير المحكم لاجتماعاتنا هذه والإعداد الجيد لوثائقها ومتابعة تنفيذها.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن تقرير الأمين العام المعروض على جدول أعمالنا يعرض ويعكس الجهود التي تبذلها الأمانة العامة على كافة الأنشطة ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات وتوصيات المجالس الوزارية العربية المتخصصة وإن كانت اقتصادياتنا ما زالت أحادية المصدر.

معالي السادة،

في اجتماعنا اليوم سيتم مناقشة العديد من الموضوعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية.. ولعل يأتي في مقدمتها الإعداد والتحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، والمقرر عقدها بالجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال الفترة من 6-2023/11/7، متمنياً لها كل التوفيق والنجاح وكذلك الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لأعمال القمة العربية في دورتها العادية (33) المزمع عقدها بمملكة البحرين في عام 2024، ومناقشة التطورات التشريعية المستحدثة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي الموحد.

حضرات السيدات والسادة،

إن بلادنا العربية تزخر بالعديد من ثروات طبيعية وإمكانات ضخمة بشرية ومادية.. ولكن لم توضع هذه الإمكانيات موضع الاستغلال الكامل بعد قرارات كثيرة وأفعال متواضعة.. ولا شك أن من أهم أسباب هدر الإمكانيات يكمن في تجزئة العمل الاقتصادي.. وعدم تكامل الجهود المبذولة وتناسقها.. ومما يؤثر على حجم التجارة والاستثمار فيما بين الدول العربية، حيث يشير معدل التغيير في صادرات الدول العربية للعالم ما بين عامي (2021–2022)، إلى نسبة (37,4%) وبنسبة (15,3%) فيما بين الدول العربية وحجم التبادل رغم الاتفاقيات والقرارات الموقعة ما زال إلى دون المستوى، وهذه الإحصاءات تنبئنا بضعفنا في اقتصاداتنا العربية.. نتيجة لغياب استراتيجية عربية موحدة وفاعلة وشاملة تهتم بالشراكة الاقتصادية والتنموية في منطقتنا العربية بأساليب حديثة.

إن الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والدوائي تستدعي منا كدول عربية إيجاد رؤية فعالة وآلية متخصصة لتقييم مدى التقدم المحرز وكفاءة الإنجاز المتحقق في هذه المجالات في منطقتنا العربية وخاصة فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي بدورها تساعد على التنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك الإسراع في استكمال المفاوضات الخاصة بإنشاء اتحاد جمركي عربي موحد وتجاوز الإجراءات الأحادية التي تعرقل التعاون الاقتصادي بيننا ومن هنا أدعو الدول العربية إلى الالتزام بتفعيل وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة فيما بينها وأخص بالذكر اتفاقية التأمين العربية الموحدة.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

إن الأزمة الروسية الأوكرانية ألقت بظلالها على الأمن الغذائي العالمي بوجه عام، والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص خلال عام 2022، مما ارتفعت أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية وأسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج الزراعي بشكل كبير، بالإضافة إلى تقليل المعروض من السلع الزراعية والمواد الغذائية، حيث تشير الإحصاءات العربية إلى انخفاض قيمة الناتج الزراعي للدول العربية من (172,3) مليار دولار أمريكي عام 2021 إلى (170,9) مليار دولار أمريكي عام 2022 بنسبة انخفاض بلغت حوالي (8%)، وبهذا نؤيد وندعم مقترح المنظمة العربية للتنمية الزراعية بخصوص البرنامج المستدام للأمن الغذائي العربي.

حضرات السيدات والسادة،

إذ أود الترحيب بمقترح المملكة العربية السعودية بتأسيس مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب، حيث أن العالم الآن يشهد وبشكل كبير العديد من الجرائم الالكترونية واستخدام الذكاء الاصطناعي والتي تطورت نتيجة لاتصال أعداد مهولة من الأجهزة على الانترنت، وبهذا فقد أصدرت دولة ليبيا قانوناً لحماية التعاملات الالكترونية، وقانوناً لمكافحة الجرائم الالكترونية، واعتمدت يوماً وطنياً لتقنية المعلومات، بداية عام 2022، كما تؤيد ليبيا مقترح دولة الإمارات العربية المتحدة المعروض على جدول أعمالنا.

السادة الكرام،

في نهاية كلمتي نؤكد أن دولة ليبيا حكومة وشعباً مع قضايا الأمة العربية السياسية والاقتصادية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وأدعو الأشقاء العرب لمساندة دولة ليبيا في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها لضمان الاستقرار والتنمية بالوصول إلى انتخابات حرة نزيهة تلبي حاجة المواطن الليبي.

وختاماً، نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لما فيه صالح بلداننا العربية متمنياً للجمهورية اليمنية رئاسة دورتنا الحالية كل النجاح والتوفيق، والخروج بتوصيات وقرارات تلبي تطلعات شعوبنا في الاستقرار والتنمية.

والسلام عليكم